# الفصل الرابع عشر

## المستقبل

إننا دائمو الحديث عن القرن القادم كما لو كنا نتحدث عن الأربع والعشرين ساعة التالية، ولكن واقع الأمر أن الحديث عن القرن القادم يعنى الحديث عن المائة عام التالية. ولا أعتقد شخصيّا أن أحدًا لديه المعرفة أو الحكمة التى تمكنه من التنبؤ بما سوف يحدث للعالم وما عليه من أحياء خلال هذه الأعوام المائة. إن العالم يتغير من حولنا بشكل غير متوقع، وسوف تستمر بل وستتزايد درجات عدم التوقع كلما مرت بنا السنون وتوغلنا أكثر فى هذا القرن. إن ما يمكننا قوله بدرجة كبيرة من اليقين، هو أن معدل التغير سيتزايد يومًا بعد يوم، بحيث لا يكون هناك مجال للحديث عن احتمال تباطؤ معدل التغير. فإذا قارنا عمليات التراكم العلمى والاكتشافات الجديدة والاختراعات التى تحققت حتى نهايات القرن العشرين بتلك التى سوف تحدث خلال الخمسين عامًا التالية، سنجدها دون شك قد تتضاعف أضعافًا مضاعفة. إن معدل التسارع المذهل للتغير هو ما نحن بصدده الآن.

إننا الآن بصدد زخم هائل من القوى الدافعة للتغيير؛ فالإلحاح الدائم لمعرفة المجهول، كذلك الاتجاه من قبل قطاع الأعمال لتصنيع تكنولوچيا تكون فى خدمة العملاء، وعمليات التسابق بين الدول فى التسلح العسكرى ـ كلها عوامل ساعدت



obeikan.com

على خلق تلك القوة الدافعة نحو التغيير. والتساؤل الحقيقى هنا هو ما إذا كانت تلك التغيرات ستدفع بالإنسان إلى الجرى فى سباق يكون فيه أكثر قُربًا أم بُعدًا عن تحقيقه لأوضاع اجتماعية واقتصادية مرغوبة.

إن الإجابة واضحة جدّا للعيان؛ فإذا كنا ننظر إلى أنفسنا باعتبارنا ركابًا فى مركبة فضاء، فسوف نجد أنفسنا فى رحلة لا قائد فيها ولا طريق محدد فيها يمكننا أن نسلكه. أما إذا كنا على قناعة فيما بيننا وبين أنفسنا أننا بالفعل نمثل طاقمًا لمركبة الفضاء تلك، وينبغى علينا أن نصل إلى وضع اجتماعى واقتصادى متفق عليه، فسوف نتمكن عندها من أن نسلك طريقنا باتجاه هذا الوضع، حتى وإن تعرضنا أثناء مرورنا بهذا الطريق لارتكاب بعض الأخطاء فى بعض الأحيان، أو العودة من حيث بدأنا فى أحيان أخرى.

إننا بحاجة ـ إذن ـ لأن نعرف الوضع المرغوب الوصول إليه، حتى وإن كانت معرفتنا تنقصها بعض الدقة، فقد نتمكن عندها من صياغة تصور أكثر عمومية. فقبل أن نقوم بترجمة أى تصور إلى واقع عملى، لا بد أولاً أن تكون لنا القدرة على الحلم به. وأى حلم عن وضع اجتماعى أو اقتصادى ما، لا يعدو أكثر من كونه خطوة أولية فى عملية تحديد وصياغة طريقة الوصول إلى الوضع الذى نحلم به. فإذا قمنا بعملنا جيداً فى تحديد الوضع المرغوب فيه، فستظهر تغيرات وابتكارات جديدة من شأنها أن تساعدنا فى الوصول إليه.

ولذا، فإن التساؤل الحقيقى ليس فى معرفة أى مكان سنكون فيه بحلول عام ٢٠٥٠م، وإنما فى معرفة المكان الذى نرغب أن يكون العالم فيه عام ٢٠٥٠م.

فيمكننى القول مثلاً، إننى بحلول عام ٢٠٥٠م أرغب أن أرى العالم خاليًا من الفقر؛ وهذا يعنى أنه لن يكون هناك إنسان على ظهر هذا الكوكب يمكننا وصفه بأنه فقير أو بكونه غير قادر على الوفاء باحتياجاته الأساسية. وعندئذ فقط لا يصبح لكلمة «الفقر» أى معنى ولا مجال للحديث عنها؛ فالحديث عنها سيقتصر فقط على الإشارة إلى شىء فى الماضى. فوضع «الفقر» لا يمكن أن ينتمى أو يكون سمة لأى مجتمع إنسانى متحضر؛ فمكانه المناسب هو المتحف، فهذا فقط هو المكان الذى سيؤول إليه. فعندما يذهب تلاميذ المدارس مع مدرسيهم فى رحلة إلى متاحف الفقر، سيكونون

مرتاعين لرؤية حجم البؤس والشقاء والحياة اللاآدمية التى كان يعيش فيها الكثير من الناس فى الماضى، وسوف يلومون آباءهم لتحملهم هذا الوضع اللاإنسانى، وسوف يلومونهم كذلك لسماحهم أن تستمر تلك الأوضاع لتسحق عدداً كبيراً من سكان العالم حتى الجزء الأول من القرن الواحد والعشرين.

لطالما آمنت بأن الحد من الفقر فى العالم هو مسألة إدارة، وحتى يومنا هذا لا أعتقد أننا نعير اهتمامًا كافيًا لموضوع الفقر، ويمكن أن نعزى ذلك إلى أن هذا الموضوع لا يمس مصالح ذوى النفوذ أو صانعى القرار فى أى مجتمع من المجتمعات، بالإضافة إلى اعتقاد الكثيرين بفكرة أن الفقراء هم المسئولون عن فقرهم، فلو عملوا بجد لن يصبحوا فقراء.

يلجأ الناس عادة إذا ما أرادوا أن يساعدوا الفقراء إلى منحهم الصدقات. ويستخدم الناس غالبًا تلك الصدقات كوسيلة تجنبهم الإدراك الصحيح للمشكلة، وبالتالى إيجاد حل لها، أى أن الصدقات أضحت وسيلة لأن نقوم بالتخلى عن مسئولياتنا. ولكن لا بد أن نعى جيداً أن الصدقات ليست حلاً لمشكلة الفقر، بل على العكس تمامًا، فهى تزيد المشكلة تفاقمًا؛ وذلك لأنها تنتزع القدرة على الأخذ بالمبادرة من الفقراء. إن الصدقات على هذا النحو تعد وسيلة لإراحة ضمائرنا؛ فهى تتيح لنا أن نمضى قدمًا فى حياتنا دونما القلق بشأن حياة الفقراء.

إن العلاج الحقيقى للمشكلة يكمن فى إيجاد مكان للعب، يتيح للكل أن يلعبوا فيه ـ الدول الغنية والفقيرة، المشروعات الكبيرة والصغيرة ـ فعندها فقط يحصل كل فرد على فرصتة العادلة فى الحياة. استمرت العولمة فى فرض نفسها كأمر واقع على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، زاد تهديدها لمكان اللعب هذا، ولتفادى هذا التهديد لا بد أن نأخذ بالمبادرة فى إقامة مناظرة على مستوى عالمى نتفق فيها بشكل عام على معالم الهيكل «الصحيح» للعولمة، وذلك حتى لا تقودنا تلك العولمة إلى الانزلاق فى منحنى خاطئ وخطر فى ظل غياب إطار واضح للعمل بالنسبة لكل الأطراف الفعّالة فى المجتمع. ولا شك فى أن إطار العمل هذا سيحمل العديد من السمات؛ ولكن لا بد من الأخذ فى الاعتبار بالنقاط التالية:

* لا بد من استبدال قاعدة « أن الأقوى يحصل على كل المزايا» لتحل محلها قاعدة تضمن مكانًا ودورًا لكل فرد فى المجتمع .

* أن نعدل من تعريفنا لمفهوم « التجارة الحرة» ليعنى تحرير الطبقات الضعيفة فى المجتمع .

* لا بد أن نجعل من الفقراء فاعلين أساسيين فى عملية العولمة، بدلاً من بقائهم فى موقف الضحايا السلبيين المغلوبين على أمرهم .

* لا بد من توجيه العولمة نحو تشجيع التنسيق والشراكة بين الاقتصادات الكبيرة والصغيرة، بدلاً من كونها آلة تزيد من سطوة الاقتصادات الغنية .

* ضرورة أن تضمن العولمة حرية الحركة للعمالة فيما بين الحدود الدولية .

* على كل دولة ـ وبالذات الدول الفقيرة ـ أن تقوم بجهود جادة ومتواصلة من أجل إتاحة وسائل تكنولوچيا المعلومات إلى الفقراء، وذلك لتمكينهم من الاستفادة قدر المستطاع من عملية العولمة .

* ضرورة تشجيع ومساندة الفعّالين أو النشطاء فى مجال العمل الاجتماعى؛ لكى يصبحوا أطرافًا فعّالة فى تشكيل عملية العولمة، بحيث يجعلونها صديقة للفقراء؛ أى أقرب ما تكون للفقراء واحتياجاتهم .

* لا بد من منح الفقراء بعض المزايا الخاصة التى تتيح لهم الارتقاء بمستوى معيشتهم على نحو مستدام .

حاولت المجتمعات الإنسانية بشتى الطرق لكى تحقق المساواة فى الفرص بالنسبة لكافة فئات المجتمع، ولكن تلك المحاولات أسفرت عن بقاء وضع الفقر على ما هو عليه . إننا ننتظر أن تقوم الحكومات بالاهتمام بالفقراء، وأن توجه جزءًا من أجهزتها البيروقراطية الهائلة نحو رعايتهم، على أن تحصل تلك الأجهزة على القسم الأكبر من أموال دافعى الضرائب، حتى يتسنى تجنيبها لتمويل البرامج التى تديرها تلك الأجهزة البيروقراطية والتى توجه لخدمة الفقراء . ولكن أيّا كان ما حققته تلك البرامج الحكومية، فيمكن الجزم بفشلها فى تحقيق العدالة فى الفرص؛ حيث يشير الواقع إلى استمرار عملية توريث الفقر من الجيل الحالى إلى الأجيال التالية .

وكلما توغلنا يومًا بعد يوم فى الألفية الجديدة، سوف يكون من الأجدى لنا أن نوجه جهودنا نحو تحقيق «الأهداف التنموية الطموحة فى الألفية الجديدة» والتى أقرها قادة العالم فى «قمة الألفية» المنعقدة فى الأمم المتحدة فى شهر يونيو من عام ٢٠٠٠م. إن أكثر تلك الأهداف طموحًا هو أكثرها قابلية للتحقيق؛ وهو المتمثل فى: القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥م. إننى مقتنع تمامًا أن الفقراء، من واقع خبرتى فى العمل معهم، سيكونون قادرين على انتشال أنفسهم من الفقر إذا ما أتحنا لهم الفرصة العادلة أو المماثلة لتلك التى نمنحها للفئات الأخرى فى المجتمع. عندئذ، سيتمكن الفقراء بأنفسهم من خلق عالم خال من الفقر. إذن، سيكون المطلوب منا فقط هو تحريرهم من القيود التى غللناهم بها طيلة الأعوام السابقة.

يجب علينا من أجل الحد من الفقر ـ وصولاً فى النهاية إلى القضاء عليه ـ أن نعود ثانية إلى مفاتيح التحكم، بمعنى أن نعيد صياغة المفاهيم ونعيد بناء المؤسسات والأطر التحليلية المنظمة لعملها؛ أى أن نعيد صياغة كل الظروف التى أدت إلى خلق الفقر، وإلا فلن نستطيع القضاء عليه. فإذا تمكنا أن نعيد تشغيل الظروف الحاكمة للأداء بذكاء، فعندئذ فقط سنضمن أن نزيل الفقر دون رجعة، ومن أجل ذلك لا بد من توسيع نظرتنا إلى طبيعة عملية التوظف لتشمل مفهوم التوظف الذاتى، وكذلك لابد من التوسع فى الخدمات المالية لتشمل الفقراء، كما لا بد من الثقة فى قدرات الفرد وطاقاته الكامنة التى من الممكن أن تقوده لأن يصبح منَظمًا (مدير أعمال) فعالاً.

إن التغييرات المستمرة هى نتاج جهد دءوب، والذى يعتمد بدوره على مدى إدراكنا للحاجة إلى التغيير والموارد التى يمكننا تعبئتها أو تحريكها من أجل الوصول إلى التغييرات المرغوبة. فى الاقتصادات الرأسمالية، يكون الطمع / الجشع (المنفعة الذاتية) هو المحرك الأساسى لإحداث التغييرات التى قد تكون غير مرغوبة من الناحية الاجتماعية. فالتغييرات ذات الدافع الاجتماعى قد لا تبدو جذابة وفقًا لمبدأ الطمع (تعظيم الربح).

ولهذا السبب نحتاج إلى وجود منظمات ذات توجه اجتماعى، توفر لها الدولة والمجتمع المدنى كافة الموارد المالية المادية والبشرية اللازمة. إن تلك المنظمات ستكرس جهودها وأبحاثها وأموالها باستمرار نحو مناطق الإبداع والتطوير التكنولوچى؛ الأمر

الذى من شأنه تسهيل تحقيقها للأهداف الاجتماعية. كما ستتولى تلك المؤسسات الرقابة على التطورات التكنولوچية التى يكون دافعها تحقيق بعض المصالح الفئوية (مبدأ الطمع)، وهذه الرقابة هدفها ضمان ألا تقود تلك التكنولوچيا المجتمع إلى اتجاهات غير مرغوب فيها.

إننى أؤمن أن أفضل وسيلة للتحرك قدمًا هى تشجيع فئة المنظمين من ذوى التوجه الاجتماعى، ونمط السلوك الذى ينتهجه المنظم ذو الدوافع الاجتماعية هو كما يلى:

* إنه ينافس فى السوق مع غيره من الفاعلين، باختلاف كونه يستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية؛ والتى تعد السبب الرئيسى لتواجده فى السوق.

* من الممكن أن يحقق أرباحًا ـ إضافة إلى تحقيقه للأهداف الاجتماعية بالطبع ـ هذه الأرباح قد تتروح قيمتها بين الصفر إلى تحقيق مبالغ طائلة؛ والتى قد تكون أكثر من الذى يحققها نظيره الذى يعمل بدافع الطمع. ولكن الاختلاف بينهما يكمن فى أن تحقيق المنظم ذى التوجه الاجتماعى للأرباح الشخصية يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بدلاً عن كونها الهدف الأول كما فى حالة المنظم الآخر. وفى المقابل، قد نجد منظمًا متوجهًا نحو تحقيق الربح، ولكنه يحقق أهدافًا اجتماعية بشكل أو بآخر، وهنا يمكن القول إن تحقيقه لتلك الأهداف يعد مخرجًا غير مقصود لما يقوم به من عمل، أو يحتل مرتبة ثانوية؛ الأمر الذى لن يجعل منه منظمًا اجتماعيًا.

* كلما زاد الأثر الاجتماعى لكل دولار يتم استثماره، زاد وضع المنظم الاجتماعى من حيث ترتيبه فى السوق. وهنا سنجد السوق مكونًا من مستثمرين محتملين يتحينون الفرصة لاستثمار أموالهم فى مشروعات ذات أهداف اجتماعية. وسيترتب على هذا أن يتزايد الأثر الاجتماعى للأموال المستثمرة فى المشروعات الاجتماعية، وأن يصبح ذلك الأثر ملحوظًا بشكل واسع وأكثر تحديدًا، كما أن المشروعات الاجتماعية ستتحول من شكلها التقليدى إلى شكل أكثر إبداعًا وكفاءة.

إن المستثمرين فى المجال الاجتماعى سيحتاجون تنظيمات جديدة مستقلة؛ فهم سيحتاجون إلى سوق مستقل (اجتماعى) للأوراق المالية، كما سيحتاجون إلى

مؤسسات مستقلة تتولى تقييم أدائهم، وكذلك سيحتاجون إلى مؤسسات مالية وتمويلية ورأسمالية مختلفة، إلى غير ذلك من أشكال لمؤسسات مستقلة. فكل الكيانات تقريبًا والتى اعتدنا أن تكون متوجهة باعتبارات الربحية لا بد أن نوجد كيانات مناظرة لها تعمل وفقًا للاعتبارات الاجتماعية، فمؤسسات تقييم الأداء ـ على سبيل المثال ـ لا بد أن تتبنى منهجيات مختلفة لتقييم الأثر، وذلك لتقييم الأطر القانونية والمعيارية التى تعمل فى ظلها المشروعات الاجتماعية.

وبسبب الطريقة التى اتبعتها الاقتصادات المختلفة فى تشكيل الأوضاع الحالية للعالم، نجد أن جميع الأموال المخصصة للاستثمار الآن محصورة فى نوع واحد من الاستثمارات؛ وهو الاستثمار من أجل تحقيق منفعة شخصية. ويعود السبب فى ذلك إلى عدم توفر خيارات أخرى أمام الأفراد، فهناك دائمًا نوع وحيد من المنافسة يتمثل فى التنافس من أجل حيازة المزيد من الثروة الشخصية. وفى اللحظة التى سنقرر فيها فتح الباب فى اتجاه توظيف أموال الاستثمار من أجل إحراز أهداف اجتماعية، سنجد أعدادًا متزايدة من المستثمرين الذين سيبدءون وضع دولاراتهم المستثمرة فى هذا الباب أيضًا. فى البداية، سنجد بالطبع عددًا قليلاً من المستثمرين مقبلين على هذا النوع من الاستثمار، كما أنهم سيوجهون فقط جزءًا بسيطًا من أموالهم للاستثمار فى المشروعات الاجتماعية. ولكن بمجرد أن يظهر مردود قوى من تلك المشروعات، فعندها سيتدفق المزيد والمزيد من أموال الاستثمار، مما يسفر عن ظهور نمط جديد من المستثمرين فى السوق ـ إنهم أولئك الذين سيقدمون على وضع كل أموالهم تقريبًا فى الاستثمارات الاجتماعية.

قد تبدأ بعض المنظمات الحالية الهادفة للربح فى إعادة اكتشاف بعد آخر لقدراتهم التنظيمية؛ فهم قد يتمكنون من النجاح فى العمل وفقًا لاعتبارين مختلفين؛ **الأول:** كونهم منظمات هادفة لتحقيق الربح فى المقام الأول، **والاعتبار الثانى** هو كونهم منظمات ذات توجهات اجتماعية.

وإذا تمكنت تلك المنظمات الاجتماعية من أن تنجح فى تحقيق أثر ملحوظ ومؤشرات أداء مرتفعة، فسوف يأتى اليوم الذى ستجد فيه المنظمات ذات التوجه الربحى صعوبة بالغة فى المحافظة على حصتها السوقية ـ وعندها ستكون مجبرة على

محاكاة اللغة والنمط الذى تعمل وفقًا له المنظمات الاجتماعية، وذلك لضمان بقائها فى السوق.

إذا نجح بعض الأفراد من ذوى التوجه الاجتماعى فى تخصيص حياتهم للعمل السياسى من أجل إحداث تغييرات فى مجتمعاتهم ودولهم، بل فى العالم بأسره، فلا يمكننى أن أجد مبررًا يدعو البعض الآخر من هؤلاء الأفراد لعدم تخصيص حياتهم من أجل إقامة وتشغيل مشروعات اجتماعية. وأيّا كان السبب الذى يقف وراء عدم قيامهم بهذا حتى هذه اللحظة، سواء كان عدم وجود الفرصة المواتية أو عدم وجود مساندة من البيئة المحيطة بهم، أيّا كانت هذه الأسباب، فلا بد لنا من أن نغير هذا الوضع.

إنه عالم جديد تمامًا بمقدورنا أن نخلقه، إذا أفسحنا المجال أمام المنظمين والمستثمرين من ذوى التوجهات الاجتماعية لكى يكون لهم مكان فى عالم الأعمال. إنه أمر غاية فى الأهمية علينا جميعًا أن نعمل فى سبيل تحقيقه. فعملية الحد من الفقر ستكون أسهل كثيرًا إذا تمكنت فئة المنظمين من ذوى التوجهات الاجتماعية من قبول التحدى المتمثل فى قيامهم بالقضاء على الفقر، كما ستكون أكثر سهولة إذا قبل المستثمرون ذوو التوجهات الاجتماعية استثمار أموالهم لمساندة الفئة الأولى فى عملها.

ويتضح لنا من واقع التطورات الحديثة، أن هناك نوعًا معينًا من التكنولوچيا سيكون مسئولاً عن تغيير العالم فى الأجل القريب، وذلك على نحو أكثر سرعة وأقوى تأثيرًا من أى نوع آخر من التكنولوچيا على طول التاريخ الإنسانى. هذا النوع يمكن التعبير عنه بشكل عام بـ« تكنولوچيا المعلومات والاتصالات»، والتى تتطور وتتوسع يومًا بعد يوم إلى حد اعتبارها ظاهرة غير مسبوقة. فشبكة المعلومات (الإنترنت) ـ على سبيل المثال ـ تتوسع وفقًا لمتوالية هندسية. ووفقًا لمعدل انتشارها الحالى، فيمكن القول إن معدل استخدامها يتضاعف مع كل عام. والأمر الأكثر لفتًا للنظر فى هذا الانتشار الهائل لتكنولوچيا المعلومات والاتصالات هو كونها غير خاضعة لسيطرة أحد؛ فلا الحكومات ولا أصحاب المشروعات الضخمة، ولا أى فرد ينتمى لأى سلطة من الممكن أن يحد من انتشار المعلومات عبر الإنترنت، والأهم من ذلك أن تكلفة استخدام الإنترنت تتناقص يومًا بعد يوم.

إن التطور فى تكنولوچيا المعلومات والاتصالات يعطينا المبرر لكى نأمل فى اقترابنا من عالم خال من احتكار السلطة واحتكار المعرفة. فالأفراد يتواصلون مع بعضهم البعض بحرية، ولن تكون هناك وصاية مركزية تتحكم فى تدفق المعلومات، كل هذه التحولات هى فى الواقع فى صالح الفئات المضطهدة أو المستضعفة فى المجتمع ـ الفئات التى لا صوت لها والأقليات. والسلطة المبنية على الانفراد فى حيازة المعرفة سوف يكون مصيرها التشتت والانحلال؛ فكل مواطن سيكون متاحًا بين يديه القدر نفسه من المعلومات المتاحة لرئيس الدولة، والقيادة لا بد وأن تصبح معتمدة على القدرة على صياغة الرؤية الملهمة للأفراد، بدلاً من اعتمادها على التحكم والسيطرة على المعلومات.

**ما هو ـ إذن ـ الاتجاه الذى أرغب أن تنحو نحوه تكنولوچيا المعلومات والاتصالات؟**

إنى أرغب فى أن أرى جميع المعلومات متاحة لكل الناس (بما فيهم الفقراء، والأميون، والذين لا حول لهم ولا قوة) فى كافة الأوقات، وتقريبًا بدون تكلفة، ودون النظر إلى المسافات. فعملية الاتصال بين أى فردين فى أى مكان فى العالم لا بد أن تماثل فى سهولتها قيامك بالحديث إلى أقرب أصدقائك بينما تجلسان معًا على أحد مقاعد الحديقة. كافة المؤسسات الأكاديمية والاجتماعية لا بد وأن تتحول إلى نقاط لتبادل المعرفة.

إن إمكانية الوصول إلى المعلومات، تؤدى إلى تقوية وضع الفرد؛ ولذلك وفر مشروع جرامين للهواتف أجهزة هواتف خلوية موصلة بالإنترنت للمقترضات، وجعل من إحداهن «سيدة للهاتف» فى قريتها. وفى شهر مارس من عام ٢٠٠٣م، أصبح هناك أكثر من ٢٥,٠٠٠ سيدة هاتف، يقمن ببيع خدمات الهاتف فى نصف قرى بنجلاديش. الكثير من تلك الهواتف كانت تعمل بالطاقة الشمسية، نظرًا لعدم توفر الكهرباء بتلك القرى. وإذا تمكنا من تصميم الخدمة بالشكل الملائم، فإنه سرعان ما ستتحول أولئك النسوة إلى ما يمكن أن نطلق عليه « سيدة الإنترنت»؛ فالتكنولوچيا متوفرة بالفعل بين أيديهن، والعائلات فى القرى البنجالية أصبح بمقدورها التحدث إلى أقربائها فى الجهة الأخرى من العالم، كما أصبح بمقدورها إتمام الأعمال التجارية، وأصبح بمقدورها أيضًا أن يحيوا حياة أكثر ثراءً بالمعرفة.

وبينما نجح جرامين فى توفير خدمات الاتصال الآلى للفقراء، فإن مشروع جرامين للهواتف نجح أيضًا فى أن يكون مشروعًا تجاريًا؛ فلقد توسع المشروع فى تقديم خدماته ليصبح أكبر شركة للهواتف المحمولة فى دول جنوب آسيا فى غضون خمس سنوات من تاريخ تشغيله.

وفى كل خطوة، ينبغى أن تخلق تكنولوچيا المعلومات والاتصالات المستقبلية بيئة عالمية تعلى من قيمة الإبداع والابتكار والتجديد والإنتاجية بداخل كل فرد منا. فيستطيع الفرد أيًا كان مكانه أن يسجل نفسه لدى أية مؤسسة تعليمية بناءً على ميوله وقدراته، وبغض النظر عن انتماءاته الطبقية، أو موقعه الجغرافى، أو إمكاناته المالية.

وبالمثل، لا بد أن يشهد المفهوم الأساسى للمؤسسة الأكاديمية تغيرًا جذريًا عما هو عليه الآن. ففى ظل تلك البيئة التكنولوچية، لن يكون مستغربًا أن ينتمى أكثر الطلبة إبداعًا فى أكثر الجامعات شهرة إلى إحدى الأسر الفقيرة فى إحدى القرى النائية فى الصين أو أثيوبيا أو بنجلاديش أو غيرها، يكون مستغربًا كذلك إذا علمنا أن ذاك الطالب المبدع لم يسبق له أن زار أية مدينة من قبل.

اتجاه آخر أود أن تركز عليه تكنولوچيا الاتصال والمعلومات، وهو حرية الوصول إلى معلومات كاملة عن السوق: فأود أن أرى كافة الحواجز والإجراءات الحمائية التى تحيط بالعمل فى السوق وقد اختفت. فمعظم الدول تأخذ بالسياسات الحمائية بدعوى قيامها بحماية مصالح الفقراء، ولكن الواقع يشير إلى أن المستفيدين الحقيقيين من تلك السياسات هم طبقة الأغنياء وذوو السطوة الذين يستطيعون التحكم أو حتى التلاعب بالنظام. وعلى النقيض تمامًا مما يسوقونه من مبررات، فإن الفقراء يحظون بفرصة أكبر فى حالة السوق المفتوح عما إذا كان السوق صغيرًا ومقيدًا بإجراءات حمائية؛ فالكل فى حالة السوق المفتوح يستفيد من التدفق الحر للسلع والأموال والأفراد.

لا أعتقد أن هناك جدوى من أن تقوم كل دولة ببناء أسوار عالية حول حدودها، فتأشيرات وجوازات السفر هى ظاهرة تنتمى إلى القرن العشرين ـ والتى يشير الواقع إلى عدم العمل بها من قبل هذا القرن، وبالتالى لا بد أن نخلف تلك الظاهرة وراء ظهورنا مع انتهاء القرن الذى احتواها. لا بد أن نعمل فى اتجاه التأكيد على هويتنا

كآدميين أكثر من أية هوية أو انتماء آخر؛ فدعونا نعتز بأعلامنا القومية ونحتفل بهوياتنا الإقليمية والقومية والعرقية، وكذلك المحلية والدينية والسياسية والثقافية، ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى أن نتصارع مع بعضنا البعض أو أن يدعى بعضنا التفوق والريادة على البعض الآخر. وعوضًا عن ذلك، ينبغى أن نعلى وندعم من قيمة الوحدة بالنسبة لجنسنا البشرى، ويتأتى ذلك من خلال التنافس المحمود بين الثقافات والأديان. . . . . وغيرها من الاختلافات الفردية والمجتمعية.

لا داعى لأن نذكر أن التكنولوچيا بجانب كونها ضرورة اقتصادية، فإنها تدفعنا إلى التقارب مع بعضنا البعض من خلال إبطالها للحدود والحواجز والمسافات بين كيانات العالم المختلفة، فدعونا ـ إذن ـ نرحب بها، ونصفق لها تصفيقًا حارّا.

إن أوروپا اليوم تحتل الريادة بالنسبة لتمكنها من خلق سوق حر ومفتوح بين دولها، فعلى التجمعات الإقليمية والتكتلات الدولية الأخرى أن تحذو حذو المبادرة الأوروپية. وفى مرحلة متقدمة بإمكاننا التحول من إقامة اتحادات إقليمية إلى إقامة اتحادات بين الأقاليم المختلفة، وصولاً فى النهاية إلى مرحلة عالمية تتاح فيها حرية الحركة للأفراد والأموال والسلع والخدمات من أى مكان فى العالم إلى أى مكان آخر. وانطلاقًا من مفهوم إعادة اختراع الحكومة بشكل جذرى ليتواكب والسياق الاقتصادى والتكنولوچى الجديد، فسوف يكون من الطبيعى جدّا أن نتخطى الحواجز السياسية بين الدول بحثًا عن أصدقاء أو شركاء، دون أن نتوقع أى تدخل أو تأثير قد يمارس من قبل الحكومة المحلية فى مثل تلك الأمور.

«سام دالى هاريس» هو من أعز أصدقائى، وهو يعمل كمدير تنفيذى لمؤسسة «RESULT» وكان «سام» مرهقًا بسبب محاولاته ومفاوضاته المتواصلة مع الكونجرس الأمريكى من أجل الحصول على تمويل ضئيل. وكان «سام» يرى أنه على الرغم من عمله العظيم فى مجال التخفيف من الفقر، فإن المشكلة لا تزال كبيرة، فلا مفر من وجود تغيير جذرى. وكان «سام» قد شاهد النجاح العظيم الذى تمكن أن يحرزه «جيم جرانت» ـ المدير التنفيذى لصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة « UNICEF» ـ والذى عرضه فى (قمة الطفل) التى عقدت عام ١٩٩٠م فى مدينة نيويورك، والتى شارك فيها قيادات العالم ممن قاموا بالتوقيع على وثيقة تحوى مجموعة من الأهداف الطموحة.

وبدأ بعدها «سام» اللعب على فكرة القيام بعقد قمة مماثلة للقروض المتناهية الصغر، يرجو فيها السعى لتحقيق هدف واقعى وإن كان طموحًا من جراء القمة . وتمكن بمساعدة «چون هاتش» مدير الصندوق الدولى للمساعدات المجتمعية «FINCA» من تجميع بعض الأفكار لرؤيته الجديدة والتى تتمثل فى: الوصول إلى مساعدة ٢٠٠ مليون أسرة، تمثل أشد الأسر فقرًا على مستوى العالم من خلال برامج للقروض المتناهية الصغر فى غضون عشرة أعوام.

أنا شخصيّا، أعتبر أن تحقيق هذا الهدف غير ممكن، فلكى نكون أكثر جدية لا بد أن نتبنى هدفًا أكثر واقعية. فاقترحت أن نعدل من الهدف ليكون: الوصول إلى ١٠٠ مليون أسرة ـ من أكثر الأسر فقرًا ـ فى غضون الأعوام العشرة القادمة من حينها، (أى خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٥م). وافق «سام» على التعديل الذى طرحته ورأى أن نتبناه كهدف رسمى لنا، ثم اقترح بعدها حتمية أن نقوم بالتنظيم والدعوة إلى قمة عالمية.

وكانت عملية تنقيح البيان الذى سيتم إلقاؤه فى القمة عملية صعبة ومثيرة للجدل؛ فالكل أراد أن يعيد صياغة البيان بطريقته الخاصة. وكم كنت محبطًا لمشاهدة كيف أن عملية الإعداد للقمة قد فتحت الباب للصراعات بين المنظمات المختلفة ـ كلها كانت تحاول تحقيق الشىء نفسه وهو: التخفيف من الفقر. تزايدت معاناة «سام» جدّا، وحاولت من جانبى تهدئته بقولى إنه يتحتم علينا مجابهة الاختلافات الأكاديمية والمؤسسية والفلسفية مقدمًا، كان من السهل علىّ أن أقول هذا، ولكن «سام» كان بوتقة يصب فيها الجميع غضبهم. عملية الإعداد للقمة كانت محمومة، ولكن كم هالنا حجم الدعم الذى تدفق علينا.

نجحت قمة القروض المتناهية الصغر ـ والتى عقدت فى الفترة من ٢ ـ ٤ فبراير من عام ١٩٩٧م ـ فى الحصول على دعم من دول العالم، حيث اجتمع فى واشنطن نحو ٣,٠٠٠ فرد ينتمون إلى ١٣٧ دولة. وتشارك فى رئاسة المنصة ثلاث شخصيات بارزة هى: سيدة أمريكا الأولى «هيلارى كلينتون»، والملكة «صوفيا» ملكة إسپانيا، و«تستومو هاتا» ـ رئيس الوزراء السابق لليابان. تلك الشخصيات البارزة أعطت دفعة قوية للقمة من خلال تعاطفهم الواضح وكلمتهم القوية التى قاموا بإلقائها. وقد عبرت

السيدة هيلارى بترحيبها بالقمة باعتبارها «واحدة من أكثر الاجتماعات أهمية التى من الممكن أن نحظى بها فى العالم»؛ واستأنفت كلمتها شارحة:

«إن تلك القروض لا تتعلق فقط بمنح الأفراد فرصة اقتصادية، وإنما هى أمر يتعلق بالمجتمع ككل. إنها أمر يتعلق بالمسئولية... يتعلق بإدراكنا كيف أننا جميعًا فى عالم اليوم متداخلون ومعتمدون على بعضنا البعض. إنه إدراك من جانبنا بأن مصير متلقى إعانات الرفاهة فى «دنفر» أو «واشنطن» هو أمر مرتبط بمصيرنا جميعًا. إنه وعى بارتباط عملية الحد من الفقر فى دولة كالهند أو بنجلاديش بتحقيق صالح المجتمع بأكمله، وتأثير ذلك على خلق أرض خصبة لممارسة الديمقراطية من أجل البقاء والنمو؛ والسبب فى هذا بسيط، وهو أن الأفراد أصبح لديهم أمل فى المستقبل».

رأست الشيخة «حسينة» ـ رئيس الوزراء البنجالى ـ الجلسة الختامية للقمة. وشارك معها المنصة «ألفا كومار كونار» رئيس دولة مالى، وكذلك «ى. ك. موسيفينى» رئيس دولة أوغندا، و «ب. م. موكومبى» رئيس وزراء موزمبيق، و «ألبرتو فوجيمورى» رئيس بيرو، وأيضًا الملكة «صوفيا» ملكة إسبانيا، و «توستومو هاتا»، و«سيتى هاسما» سيدة ماليزيا الأولى، وأخيراً أنا. لقد كانت القمة بمثابة بداية مضيئة لحدث أسطورى.

لقد نظمت القمة الحضور وصنفتهم إلى تسعة مجالس خاصة مستقلة وهى: مجلس الممارسين، ومجلس الهيئات المانحة، ومجلس الشركات أو التعاونيات، ومجلس المؤسسات الدينية، ومجلس الهيئات التابعة للأمم المتحدة، ومجلس المؤسسات المالية الدولية، وكذلك مجلس المؤيدين، ومجلس المنظمات غير الحكومية، وأخيراً مجلس رجال المؤسسات البرلمانية.

لقد كان بالفعل حدثًا ضخمًا بالنسبة لبرامج القروض المتناهية الصغر؛ فخلال الأيام الثلاثة للقمة، اجتمع العالم بأسره من أجل مناقشة ووضع حلول لمشكلة الفقر. وكم كانت الطاقات التى تفجرت بداخلنا مؤثرة جراء الاستماع إلى كلمات القادة وغيرنا من المؤيدين لحل مشكلة الفقر، ولقائنا بالأصدقاء والزملاء والمساندين ـ كل هذا دفع بالدموع حتى ملأت أعيننا من شدة التأثر والحماس.

وظهر جليّا لنا جميعًا أننا إذا حدث وتمكنا من المحافظة على القدر نفسه من الاهتمام بمشكلة الفقر خلال الأعوام التسعة التالية، فإننا لن نتمكن فقط من تحقيق هدف القمة، ولكننا أيضًا سنتمكن من تجاوزه بمراحل شاسعة.

«روبرت روبن» وزير المالية الأمريكى، و«چيم ولفنسون» رئيس البنك الدولى، و«چس سبيث» مدير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة «UNDP»، و«كارول بيلامى» المدير التنفيذى لهيئة اليونيسيف، و دكتور «نفيس صادق» المدير التنفيذى لصندوق النشاط السكانى التابع للأمم المتحدة «UNFPA»، و«فريدريكو مايور» السكرتير العام لهيئة اليونسكو، و«هوجوت لابل» رئيس الوكالة الدولية للتنمية، و«بريان أتوود» مدير فى هيئة المعونة الدولية التابعة للأمم المتحدة، و«فوزى السلطان» رئيس منظمة «IFAD»، كل تلك الشخصيات ألهبت الأسماع بخطب حماسية فى الجلسة الختامية للقمة، فكل منهم أعلن بوضوح عن التزامه المطلق للحد من والقضاء على الفقر من خلال آلية القروض المتناهية الصغر.

أدت الكلمة التى ألقتها «بيلا أبزوج» ـ إحدى المشاركات المنتميات إلى مجلس المؤيدين ـ إلى استنفار المفوضين إلى الدرجة التى دعتهم للوقوف على أقدامهم عندما قالت: « لا تقللوا أبدًا أبدًا أبدًا من الأهمية التاريخية لما نقوم به هنا فى هذا اليوم، فليس مهمّا ما إذا كان الطريق أمامنا منحدرًا أو كان وعرًا أو ضيقًا، فأنا أطالبكم ألا تيأسوا ولا تستسلموا». وجاءت إجابة المفوضين واضحة جدّا من خلال التصفيق الحار الذى انخرطوا فيه.

وعندما جاء دورى للحديث فى الجلسة الختامية للقمة، وجدت نفسى أفكر فى تجربتى بقرية چوبرا وبأوائل المقترضين من جرامين ـ أولئك الذين كانوا يعتقدون أنهم لا شىء، والذين أصبحوا فجأة الأبطال الحقيقيين لهذه القمة. إنهم أولئك الناس الذين استطاعوا بحياتهم البسيطة أن يغيروا منى جذريّا فتحولت من أستاذ لعلم الاقتصاد ذى نظرة أحادية فى تحليله وتدريسه للنظريات الاقتصادية العظيمة، إلى ممارس ذى نظرة متعددة الأبعاد وأكثر شمولاً ـ لقد مكننى أولئك الأفراد من إدخال تغييرات حقيقية ودائمة فى حياتهم. لقد شعرت أننا هنا ـ فى قاعة المؤتمرات بواشنطن ـ لدينا ما يكفى من القيادات السياسية لكى نغير من وضع الفقر على المستوى العالمى. فأخيرًا سنتمكن

من الوصول إلى الملايين من الفقراء فى العالم، والذين ينتظرون مساعدتنا لهم لكى يصبحوا مستقلين ومعتمدين على أنفسهم. وقفت وألقيت كلمتى التالية:

«ونحن مجتمعون هنا، أسأل نفسى: ما الذى نبحثه فى هذه القمة؟ أهى فقط مجرد حدث احتفالى تشهده واشنطن؟ بالنسبة لى، أرى فى هذه القمة احتفالاً ضخمًا؛ فنحن نحتفل بتحرير القروض من عائق الضامن أو الكفيل. فهذه القمة هى بمثابة إعلان لنهاية حقبة طويلة من التمييز فى المعاملات المالية. وتعلن هذه القمة كذلك عن نظرة جديدة للقروض؛ فالقروض لم تعد مجرد عمل تجارى، وإنما ـ مثلها مثل الغذاء ـ هى حق من حقوق الإنسان.

هذه القمة تحاول الوصول إلى مرحلة يكشف فيها النقاب عن الإبداع الإنسانى والطاقات الكامنة لدى الفقراء. إن هذه القمة تضمن لكل فقير الفرصة التى تمكنه من تحمل المسئولية، وتمكنه كذلك من الفخر بكرامته وعزته كإنسان.

إن هذه القمة تدعو إلى الاحتفال والإشادة بنجاح الملايين من النساء ذوات العزيمة القوية والإصرار، اللاتى تمكن من تحويل مسار حياتهن من وضع الفقر المدقع إلى وضع العزة والاعتماد على النفس، وذلك بمساعدة برنامج القروض متناهية الصغر.

إن هذه القمة ليس الهدف منها الحصول على تمويل ما، وأكرر: إنها قمة تهدف إلى تحريك حماس العالم من خلال تجميع كافة القصص الإيجابية التى نجحنا فى بنائها خلال السنوات الماضية. إن هذه القمة تهدف إلى بناء الإرادة، تهدف إلى بناء القدرات، تهدف إلى القضاء على الفقر فى العالم.

إنها فقط مائة عام تلك التى مرت على المحاولات المضنية للإنسان؛ لكى يتوصل إلى طريقة يتمكن من خلالها من الطيران. كثير من الناس شككوا فى جدوى تلك المحاولات، واتهموا أصحابها بالجنون. ولكن فى عام ١٩٠٣م، نجح الأخوان «رايت» من التحليق بأول طائرة لهما، والتى تمكنت من الصمود فى الهواء لمدة اثنتى عشرة ثانية فقط، وطارت لمسافة ١٢٠ قدمًا فقط. تلك اللحظة إذن، شهدت زراعة أول بذرة لعالم جديد، ولم يستغرق الأمر أكثر من خمسة وستين عامًا حتى تمكن الإنسان من الوصول بنجاح إلى القمر، ليجمع نماذج من صخوره، ثم يغادر عائدًا إلى الأرض. لقد شهد العالم بأسره تلك الواقعة لحظة بلحظة عبر شاشات التلفاز.

فى مجال القروض المتناهية الصغر، نحن ـ بالكاد ـ فى مرحلة اختبار للأجنحة فى طائرة الأخوان «رايت»، لنقطع مسافة ١٢٠ قدمًا هنا، أو٥٠٠ قدم هناك. البعض منكم قد يرى أن طائرتنا تفتقر إلى عنصر الأمان، والبعض قد يراها خرقاء، والبعض قد يراها غير ملائمة للعمل، ولكننا فى جميع الحالات نستطيع أن نطمئنكم ونؤكد لكم أننا مستعدون. . . مستعدون بما نملك من صواريخ معاونة.

إننا على يقين من أن الفقر لا ينبغى أن يتواجد فى أى مجتمع إنسانى متحضر، مكانه المناسب هو المتاحف. تستهدف هذه القمة خلق عملية يتم فيها نفى الفقر بشكل نهائى إلى المتحف.

وكما قلت، لم يستغرق الأمر أكثر من خمسة وستين عامًا ـ بعد المحاولة الأولى للتحليق بطائرة الأخوان «رايت» والتى دامت لاثنتى عشرة ثانية ـ حتى نجح الإنسان فى الوصول إلى القمر.

وبالمثل يمكن أن أقول: إنه يلزمنا فقط خمسة وستون عامًا بعد هذه القمة لكى نتمكن من الوصول إلى قمرنا. سوف ننجح فى خلق عالم خال من الفقر.

وأنا على ثقة ـ من خلال ما أشهده من حماس وعزيمة فى هذه القاعة ـ أنا على ثقة اليوم أكثر من أى يوم مضى من أننا سننجح فى تحقيق هدفنا. السيدات والسادة، دعونا نحقق ذلك! شكرًا لكم».

وعندما انتهيت من كلمتى، نظرت إلى الحضور، كنت أعرف أن هناك تصفيقًا بالقاعة، ولكننى لم أكن أسمعه، فقد كان ذهنى منشغلاً يحاول أن يتخيل عالمًا خاليًا من الفقر. هل بمقدور أحد فعلاً أن يقتنع بإمكان تحقيق هذا العالم؟ وكيف سيكون شكله؟ وهل بالفعل سوف ينجح ؟

* * *

إن قمة القروض المتناهية الصغر التى عقدت فى عام ١٩٩٧م قد صاغت هدفًا تمثل فى الوصول ببرنامج القروض إلى أفقر ١٠٠ مليون فقير على مستوى العالم، إلى جانب مجموعة أخرى من الخدمات المالية، إضافة إلى التوصية بأفضلية العمل من خلال النساء فى تلك الأسر، وعلى أن يتم تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠٠٥م.

وبعد مرور خمس سنوات، وأثناء انعقاد قمة القروض المتناهية الصغر في مدينة نيويورك في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢م، قمنا بتقييم ما أحرزناه من تقدم خلال السنوات الخمس الماضية، وصولاً إلى تحقيق هدف قمة عام ١٩٩٧م. وأوضحت الأرقام التي عرضت بقمة نيويورك، أنه بنهاية عام ٢٠٠٢م، استفاد من برنامج القروض أكثر من ٥٤ مليون أسرة حول العالم. ووجد أن ضمن هذا العدد ٢٦,٨ ملايين يعدون من الفئات الأشد فقراً في العالم؛ حيث لا يتعدى دخلهم اليومي دولاراً واحداً؛ الأمر الذي يعد تقدمًا مذهلاً منذ بدء الحملة عام ١٩٩٧م ـ والتي كنا وقتها قادرين على حصر ٧,٦ ملايين فقط من الأسر الأشد فقراً التي تمت مساعدتها.

أستطيع أن أتوقع أنه بنهاية عام ٢٠٠٢م سنكون قد تمكنا على أقل تقدير من الوصول ببرنامج القروض إلى ٣٥ مليون أسرة من أشد الأسر فقراً على مستوى العالم. ولو صدقت توقعاتي وكانت قريبة مما سيحدث في الواقع، فإن ذلك سيعد تقدمًا مذهلاً؛ لأن هذا معناه أننا نجحنا في قطع أكثر من ربع المشوار بنهاية عام ٢٠٠١م، وأكثر من ثلث المشوار بنهاية عام ٢٠٠٢م، وبالتالي سيكون من الأرجح أننا سنتمكن من قطع منتصف المسافة ـ مساعدة ٥٠ مليون أسرة ـ بحلول عام ٢٠٠٣م. وبمجرد أن نتمكن من قطع نصف المسافة، سنكون أفضل حالاً من حيث الإعداد النفسي والمؤسسي؛ الأمر الذي سيسهل علينا المضي في الشطر الثاني من الرحلة الطويلة، وسيُحسن من فرصتنا في الوصول إلى المائة مليون أسرة ـ أو ما يقرب من هذا العدد ـ بحلول عام ٢٠٠٥ م.

* * *

الوصول إلى «عالم خال من الفقر» بالنسبة إليّ يعني: الوصول إلى عالم يتمكن فيه كل فرد من الاعتماد على نفسه من أجل سد احتياجاته الأساسية. في مثل هذا العالم، لن يموت أحد جوعًا، ولن يعاني أحد من سوء التغذية. إنه هدف لطالما دعا إليه قادة العالم لحقب عديدة، وإن لم يتمكنوا أبدًا من تحديد طريقة للوصول إليه.

في كل يوم يمر، يموت على مستوى العالم نحو ٣٥,٠٠٠ طفل إما من الجوع أو مما يرتبط به من أمراض. في «العالم الخالي من الفقر»، لن يموت طفل من مثل تلك

الأسباب. وسيكون الحصول على فرصة للتعليم والرعاية الصحية هو حق مكتسب لكل فرد، حيث ستتوفر للجميع الملاءة المالية للوفاء بهذه الاحتياجات. وستذهب من دون رجعة كافة المؤسسات الحكومية التى اعتادت أن تقدم خدمات مجانية أو مدعمة للفقراء. لن يكون أحد فى حاجة إلى إعانات رفاهة، أو إيصالات (كوبونات) مخفضة للحصول على الطعام، كما لن تكون هناك حاجة إلى المدارس المجانية أو خدمات رعاية صحية مجانية. لن نشاهد أى متسول فى الطرقات، وبرامج الأمان والتأمينات الاجتماعية التى تديرها الدولة ستصبح غير ذات قيمة، ومثلها برامج دعم الدخول، حيث ستصبح غير ضرورية أيضًا. والكيانات الاجتماعية التى ستتواجد فى العالم الجديد الخالى من الفقر ستتخذ شكلاً مغايراً عما كانت عليه من قبل؛ فلن يكون أحد تحت رحمة أحد ـ وهذا هو الفرق الجوهرى بين العالم الجديد ونظيره القديم الذى يطغى عليه الفقر.

وأخيراً، فإن العالم الخالى من الفقر يعنى اقتصاداً أقوى بكثير وأكثر استقراراً عما نحن عليه اليوم. فنسبة ٢٠ ٪ من سكان العالم والذين يعيشون الآن فى فقر مدقع سيصبحون قادرين على الكسب وعلى الإنفاق، مما يؤدى إلى توليد طلب إضافى فى السوق، الأمر الذى يحفز من النمو فى الاقتصاد العالمى.

إن بمقدور هؤلاء الفقراء أن يستغلوا إبداعاتهم وابتكاراتهم فى حيز السوق، فتتحقق بذلك زيادة فى الطاقة الإنتاجية على مستوى العالم. ونظراً لأن بقاء الأفراد على وضعية الفقر سيكون أمراً محدوداً ووقتيّا ، فإن هذا من شأنه أن يرجح عدم الميل بالاقتصاد إلى اتجاهات متطرفة. سنكون أكثر قدرة على تجنب الوقوع فى سلسلة من التقلبات الحادة، وسنكون أكثر قدرة كذلك على الحد من الكوارث التى من صنع الإنسان بقدر أكبر من السهولة.

ولكن جدير بالذكر، أنه حتى فى العالم الخالى من الفقر ـ الذى يستطيع فيه الأفراد الحصول على ما يكفيهم ويكفى أسرهم من دخل ـ ستكون هناك أيضًا حالات من الفقر ولكن بشكل مؤقت، والسبب فى ذلك قد يعود إلى حدوث كوارث مفاجئة أو عوارض غير متوقعة، أو قد يعود إلى وجود حالات فساد واختلاسات ، أو قد يعود إلى فشل فى المشروعات التجارية، أو ظهور الأمراض، أو غير ذلك من مصائب.

إن العالم الخالى من الفقر قد يشهد مجموعة منكوبة من الأفراد أو قد يرى أقاليم كاملة منكوبة ببعض الكوارث المشتركة، من أمثلة الفيضانات والحرائق والأعاصير والزلازل. ولكن مثل تلك المشاكل العارضة من الممكن معالجتها بواسطة آليات السوق، وذلك من خلال برامج التأمينات أو غيرها من برامج الدفع الذاتى المدعومة بالطبع من قبل المؤسسات ذات التوجه الاجتماعى.

دائمًا سيكون هناك اختلافات بين نمط الحياة بالنسبة للأفراد الذين ينتمون إلى قاع المجتمع وأولئك المنتمين إلى علية المجتمع، ولكن هذه الاختلافات ستتواجد فقط بين أفراد الطبقة الوسطى وأفراد الطبقة العليا فى العالم الجديد؛ وليس بين أفراد الطبقة العليا وأفراد الطبقة الثالثة أو حتى الرابعة فى ظل النظام الحالى ـ أى أن الفجوة أو المسافة بين طبقات المجتمع ستتقلص فى ظل العالم الجديد.

هل بمقدورنا فعلاً أن نخلق عالمًا خاليًا من الفقر ـ عالمًا خاليًا من أفراد ينتمون إلى الطبقة الثالثة أو الرابعة... عالمًا خاليًا من الجوع والأمية... خاليًا من الحفاة.... من الطبقة دون المستوى؟؟؟

نعم نستطيع أن نحقق ذلك، إنها بالطريقة نفسها التى نستطيع بها أن نخلق دولة ذات سيادة، أو نظمًا سياسية ديمقراطية، أو اقتصادات الأسواق الحرة. إن العالم الخالى من الفقر قد لا يمثل الوضع الأمثل، ولكنه يعد نموذجًا أقرب ما يكون للوضع المثالى.

لقد نجحنا أن نخلق عالمًا خاليًا من الاستعباد.. خاليًا من مرض الجدرى... خاليًا من الفصل العنصرى. ولكن يمكن الادعاء بأن خلق عالم خال من الفقر سيمثل إنجازاً يفوق كل الإنجازات السابقة ـ ولن أبالغ إذا قلت إن القضاء على الفقر من شأنه أن يؤدى إلى تعميق تلك الإنجازات فى الوقت نفسه وبشكل تلقائى.

«عالم خال من الفقر»... إنه عالم نفخر جميعًا بالانتماء إليه.

* * *

## الغلاف الخلفى للكتاب

«إن سجل إنجازات بنك جرامين يعد غاية فى الإبهار والإلهام. . . . إنه مثال لبرنامج معونة ناجح» ـ نيويورك تايمز.

«محمد يونس هو قائد ذو رؤية، استطاع أن يطور حياة الملايين من الناس، سواء فى وطنه بنجلاديش. أو فى مكان آخر من العالم. بنك الفقراء. . . حل عملى، وإن كان يفيض بالعاطفة» ـ لوس أنچلوس تايمز.

فى عام ١٩٨٣م، قام محمد يونس بتأسيس جرامين ـ وهو بنك متخصص فى منح الفقراء فى بنجلاديش قروضًا متناهية الصغر. كان هدفه مساعدة الفقراء من خلال مساندتهم فى الأخذ بالمبادرة، وتأسيس مشروعات تساعدهم على انتشال أنفسهم بعيدًا عن حياة الفقر بشكل دائم.

لقد واتته فكرة جرامين من واقعة حدثت فى أحد أيام عام ١٩٧٦م، عندما قام بإقراض ٢٧ دولارًا من ماله الخاص لاثنتين وأربعين امرأة يعشن فى إحدى القرى الصغيرة ببنجلاديش، ويقمن بتصنيع كراسى البامبو الصغيرة ثم بيعها. هؤلاء النسوة أردن مالاً يكفى فقط لشراء المواد الخام اللازمة لتجارتهن. وقد ساعدهن القرض البسيط الذى أعطاهن إياه يونس فى كسر حلقة الفقر إلى الأبد.

إن علاجه لمشكلة الفقر فى العالم هو نابع من إيمانه التام بأن الحصول على القروض هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان؛ فهذا العلاج الذكى والمتميز ـ رغم بساطته ـ يعتمد على: منح الفقراء المال وفقًا لشروط مناسبة لهم، وتعليمهم بعض المبادئ المالية البسيطة، ثم سيقومون هم بمساعدة أنفسهم بأنفسهم.

إن نظرية يونس كتب لها النجاح؛ حيث قدم بنك جرامين نحو ٣,٨ بلايين دولار لعدد ٢,٤ مليون أسرة فى الريف البنجالى. واليوم، تقوم أكثر من ٢٥٠ منظمة فى نحو مائة دولة على توفير القروض المتناهية الصغر بالاعتماد على الآلية التى أرساها

## محمد يونس:

* ولـد فى شيتـاجونج ـ أحد مـوانئ بنجلاديش . وترتيبـه الثـالث بين إخـوته الأربعة عشر ـ توفى خمسة منهم وهم فى سن الطفولة .
* تلقى تعليمه فى جامعة دكا ، وحصل على منحة دراسية من هيئة فولبرايت لدراسة الاقتصاد فى جامعة «ڤاندربيلت» .
* فى عام ١٩٧٢م ، عين رئيسًا لقسم الاقتصاد فى جامعة شيتاجونج .
* مؤسس ومدير بنك جرامين .

obeikan.com

**للمزيد من المعلومات :**

* بإمكانك الاتصال بالدكتور يونس، أو بنك جرامين على العنوان التالى :

Professor Muhammad Yunus
Grameen Bank
Mirpur Two
Dhaka 1216
Bangladesh
Fax: 8802 8013559
E-mail: yunus@grameen.net
Website: www.grameen.com

* أو الاتصال ببنك جرامين فى الولايات المتحدة الأمريكية على العنوان التالى :

Grameen Foundation USA
1029 Vermont Avenue, NW, Suite 400
Washington, DC 20005
Telephone: 202 628 3560
Fax: 202 628 3880
E.mail: info@grameenfoundation.org
Website: www.gfusa.org

obeikan.com